

حان الوقت!

دعوة عالمية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للاعتراف على وجه السرعة

بالحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية ومستدامة

- إلى سعادة السيدة إليزابيث تيتشي-فيسليبرجر، الممثلة الدائمة للنمسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، رئيسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
- إلى أصحاب السعادة الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
- إلى أصحاب السعادة المندوبين الدائمين لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

جنيف، 10 سبتمبر 2020

أصحاب السعادة،

1. نحن، منظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية الموقعة على هذه الرسالة، يسعدنا أن نقدم لكم هذه الدعوة الموجهة إلى مجلس حقوق الإنسان، للاعتراف بشكل عاجل بالحق الإنساني للجميع في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

2. البيئة الصحية ضرورية لحياة الإنسان وكرامته. الهواء الذي نتنفسه، الماء الذي نشربه، الطعام الذي نأكله، والمناخ الذي نحافظ على الحياة التي نتمتع بها، كلها تعتمد على أنظمة بيئية صحية، متنوعة، متكاملة وقابلة للنمو. في ضوء الأزمة البيئية العالمية التي تنتهك وتهدد حالياً حقوق الملايير من الناس على كوكبنا، فإن الاعتراف العالمي بهذا الحق يعد مسألة ملحة للغاية. كما نعلم جميعاً، لا وجود لحقوق الإنسان على كوكب ميت.

لا يمكن إنكار الدليل العلمي للأزمة البيئية

3. لعقود من الزمان، كان هناك إجماع علمي دولي حول الحالة الحرجة للبيئة وعواقبها على حياة البشر ومستقبل الحياة على الأرض. قدمت التقييمات الخمسة السابقة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) دليلاً على نطاق أزمة المناخ وأهم التهديدات التي تنطوي عليها. لاحظ التقييم العالمي الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) أن "الطبيعة في معظم أنحاء العالم قد تغيرت الآن بشكل كبير جزاء العديد من الدوافع البشرية، مع الغالبية العظمى من مؤشرات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي تظهر تدهوراً سريعاً" وأن "معظم مساهمات الطبيعة للناس لا يمكن استبدالها بالكامل، وبعضها لا يمكن استبدالها إطلاقاً".

4. في مواجهة هذه التغيرات، حدد المجتمع العلمي نوع الإجراءات التي يجب تنفيذها وشدد على الحاجة الملحة إلى تغييرات سريعة وبعيدة المدى وتحويلية. وتشمل هذه الإجراءات استبدال الوقود الأحفوري بالطاقة المتجددة، القضاء على الفقر والحد من أوجه التفاوت الاجتماعيⁱⁱⁱ، الإدارة السليمة للمواد الكيميائية التي تقضي على النفايات والتلوث وتعزيز الاستدامة^{iv}، وتوسيع نطاق حماية التنوع البيولوجي و النظم الإيكولوجية الصحية. والأهم من ذلك أنه يجب أن تضمن هذه الإجراءات حماية حقوق الإنسان والأراضي وسبل عيش الشعوب الأصلية وجميع المجتمعات الأخرى التي تعيش بشكل مستدام في مناطق الحفظ. كما ذكرنا المنبر، "يمكن الحفاظ على الطبيعة واستعادتها واستخدامها على نحو مستدام بينما يتم تحقيق الأهداف المجتمعية العالمية الأخرى في نفس الوقت من خلال الجهود العاجلة والمتضافرة التي تعزز التغيير التحويلي^{vi}".

بحث كوفيد-19 على الاستعجال

5. إن جائحة كوفيد 19 الحالية، التي تأتي في أعقاب الأمراض حيوانية المنشأ التي تنتقل عن طريق ناقلات الأمراض المتكررة بشكل متزايد، آثار مدمرة على أعمال جميع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. هناك دليل واضح على أن التدهور البيئي واسع النطاق والاضطراب الذي يسببه الإنسان للنظم البيئية الطبيعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمثل هذه الأمراض، التي وفي كثير من الأحيان تنتقل من الحيوانات إلى البشر. لتجنب المزيد من الكوارث أو أسوأها وضمان الانتعاش العادل والمنصف

بما يتفق مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة "لإعادة البناء بشكل أفضل"vii، يجب على الدول الاعتراف بالحق الإنساني للجميع في التمتع ببيئة آمنة، نظيفة، صحية ومستدامة، واحترامه وحمايته والوفاء به.

اعتراف واسع النطاق بالحق في بيئة صحية

6. أدرجت أغلبية كبيرة من الدول بالفعل الحق في بيئة صحية في دساتيرها وقوانينهاviii. كما تعترف النظم الإقليمية صراحة بهذا الحق وقد طورت فقهاً قانونياً معززاً لتنفيذه وتطبيقه. منذ أكثر من عامين، قدم المقرر. الخاصة للأمم المتحدة المعني.ة بحقوق الإنسان والبيئة المبادئ الإطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئةix إلى مجلس حقوق الإنسان، مما يوضح الأساس والقبول الواسع النطاق للحق في بيئة صحية في جميع أنحاء العالم. إن مثل هذه التطورات واسعة الانتشار تدل على أن الوقت قد حان للاعتراف العالمي بهذا الحق.

الاعتراف بهذا الحق ضروري في الحال

7. تتطلب اللحظة التاريخية والملحة التي نعيشها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إضفاء الطابع الرسمي على الاعتراف بالحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية ومستدامة دون أي مزيد من التأخير. يجب حماية كرامة جميع الأشخاص بشكل فردي وجماعي، سواء من الناحية الموضوعية أو الإجرائية، من التدهور الطبيعي والبشري للبيئة وتأثيرات تغير المناخ. يجب أيضاً ضمان حقوق الإنسان لأننا نواجه تحديات بيئية جديدة، بما في ذلك المخاطر النظامية، والتدهور الذي لا يمكن إصلاحه، والخسارة والأضرار التي لا يمكن تعويضها، وهذا حتى في حالة عدم اليقين. يجب الآن النظر في هذه التحديات عند إعمال حقوق الإنسان. يضمن الحق في بيئة صحية ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وصلتها بالواقع البيئي. المقاربات المجزأة لن تكون فعالة.

8. يعكس الاعتراف واسع النطاق بالحق في بيئة صحية التطورات القانونية المستمرة والقبول بها. على سبيل المثال، يعترف صك إقليمي واجب النفاذ بهذا الحق في بعده الفردي والجماعيx. يوضح هذا التعدد في التطورات القانونية كيفية تطور حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في القضايا البيئية. من خلال وصف هذا الحق كحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية ومستدامة، فإن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة سوف يبني على هذه التطورات ويؤدي إلى أرضية مشتركة بين الدول تسهل تبادل الخبرات وتوضيح الالتزامات الناشئة عن قانون البيئة وحقوق الإنسان.

9. يتشارك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون البيئي الدولي في المبادئ الأساسية. كلاهما يعترف بمبدأ "عدم إلحاق الضرر". كلاهما يعترف بمبادئ الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في تطوير وتنفيذ السياسات. كلاهما يطبق مبدأ المساواة بين الأجيال. كلاهما يتطلب حماية الموارد الطبيعية والنظم البيئية التي تعتمد عليها الأجيال الحالية والمقبلة على قدم المساواة للتمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. سيتم تعزيز كل ذلك من خلال الاعتراف بحق الإنسان العالمي في بيئة صحية.

تعزيز العدالة البيئية وسياساتها وأدائها

10. من خلال سد هذه الفجوة الصارخة في بنية القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن اعتراف مجلس حقوق الإنسان بالحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية ومستدامة سيلعب دوراً حاسماً في تحقيق العدالة البيئية للمجتمعات المعرضة لبيئة متدهورة، خطيرة أو مهددة. إن الاعتراف بهذا الحق سيضع الأساس لتعزيز السياسات والتشريعات البيئية للدول، وتوفير دعم وشرعية أوسع وبالتالي تحسين أدائها البيئي. أظهرت الأبحاثx أن الاعتراف بهذا الحق يؤدي إلى تحسين النتائج البيئية بما في ذلك الهواء النظيف، وتعزيز الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والأغذية الصحية والمتنوعة، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة - وكلها ضرورية لضمان التمتع بالعديد من حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، وكما أكد المقرر. الخاصة للأمم المتحدة المعني.ة بحقوق الإنسان والبيئة، فإن "المناخ الآمن هو عنصر حيوي من عناصر الحق في بيئة صحية وهو ضروري للغاية لحياة الإنسان ورفاهيته". إن اعتراف مجلس حقوق الإنسان بهذا الحق سيساعد في تسليط الضوء على الحاجة الملحة للعمل المناخي الفعالxii.

حق معترف به سابقاً للشعوب الأصلية والفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية

11. لسنوات عديدة، لفتت الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم الانتباه إلى مستوى التدهور البيئي وإلى عواقب التنمية غير المستدامة التي عانوا منها بشكل غير متناسب وغير مبرر. لقد كافحوا من أجل النماذج الاجتماعية والاقتصادية التي تركز على رفاهية الأشخاص والكوكب. أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي تلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالعلاقة الخاصة للشعوب الأصلية بأراضيهم وبيئتهم، في المادة 29 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: " للشعوب الأصلية الحق في حفظ وحماية البيئة والقدرة الإنتاجية لأراضيها أو أقاليمها ومواردها"xiii".

12. بالنسبة للفلاحين والعاملين في الزراعة، أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي تلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018، أيضًا بالحق في بيئة صحية في المادة 18 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحينxiv: "للفلاحين وغيرهم من الناس العاملين في المناطق الريفية الحق في حفظ وحماية البيئة والقدرة الإنتاجية لأراضيهم والموارد التي يستخدمونها ويديرونها". إن جعل هذا الحق عالميًا سيوسع نطاقه ليشمل جميع الناس ولن يساهم فقط في تقليل الضغط على النظم البيئية التي يعتمدون عليها، بل سيعزز أيضًا قدرة الشعوب الأصلية، فضلاً عن المجتمعات المحلية والريفية، على تحديد الحلول البيئية واستعادة وحماية سلامة النظم البيئية الطبيعية بما يتماشى مع حقوق الإنسانxv.

حماية وتمكين أقوى للأشخاص المتضررين بشكل خاص

13. أقرxvi مجلس حقوق الإنسان بوضوح بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في حماية البيئة، بالنظر إلى الدور الذي تلعبه النساء والفتيات كمديرات للموارد الطبيعية و عاملات تغيير. وعادة ما يواجهن مخاطر وأعباء أكبر ناتجة عن التدهور البيئي وتغير المناخ بسبب عدم المساواة بين الجنسين الموجودة مسبقاً والأشكال المتداخلة من التمييزxvii، كون معظمهم يعتمدون على الموارد الطبيعية لكسب عيشهن، من بين أسباب أخرى. تلعب النساء والفتيات دوراً حاسماً في الاستجابة للتحديات البيئية وأزمة المناخ، لا سيما مع اكتسابهن لأخلاقيات الرعاية ومعرفةهن بالموارد المستدامة والقيادة في الممارسات المستدامة. سيتم تعزيز المساواة بين الجنسين ودور النساء والفتيات من خلال الاعتراف العالمي بهذا الحق.

14. شددxviii مجلس حقوق الإنسان على أنه يجب ضمان بيئة آمنة ومواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة للقيام بعملهم، "اعترافاً بدورهم المهم في دعم الدول للوفاء بالتزاماتهاxix". سيعزز الاعتراف العالمي بهذا الحق شرعية جهودهم وسيطو الضوء على الدور الرئيسي الذي يلعبونه في ضمان حماية الدول للبيئة بشكل فعال مع احترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان. كما سيحث الدول على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية من الأطفال والشباب والكبار من المستويات المرتفعة المقلقة من التهديدات والاعتداءات.

15. الأطفال معرضون بشكل خاص للضرر البيئي. تُعزى أكثر من ربع الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة كل عام - حوالي 1.7 من 5.9 مليون - إلى أسباب بيئية يمكن الوقاية منها إلى حد كبير. يعاني ملايين آخرون من آثار لا رجعة فيها تدمر مدى الحياة. إن التعبئة العالمية الحالية التي يقودها الأطفال والشباب من أجل البيئة وضد الآثار المتزايدة لأزمة المناخ تشكل تحدياً لجميع الحكومات للوفاء بالتزامات التي تعهدت بها ولضمان أن الأجيال الشابة يمكن أن تستفيد من بيئة طبيعية تعادل البيئة التي تمتعت بها الأجيال السابقة.

16. وكما أقر مجلس حقوق الإنسانxx، فإن الآثار المترتبة للأضرار البيئية على حقوق الإنسان يشعر بها أولئك الذين هم بالفعل في أوضاع هشة. نظراً لأن المزيد والمزيد من الأشخاص يعانون من التدهور البيئي، يمكن أن تشمل مثل هذه الحالات الأطفال والشباب وكبار السن والنساء والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والأقليات والفلاحين والصيادين والرعاة والعاملين، الأشخاص الذين يعيشون في فقر، والمحتجزون، والموجودون في الأراضي المحتلة، والمهاجرون، واللاجئون، والمشردون. سيعزز الاعتراف العالمي بالحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية ومستدامة دور الأشخاص الذين يعيشون في حالات هشة كأصحاب حقوق وكعوامل تغيير في المسائل البيئية.

تعزيز التعاون الدولي

17. التعاون الدولي أمر حاسم لمعالجة قضايا التدهور البيئي، مثل أزمة المناخ. إن الاعتراف العالمي بالحق في بيئة صحية سيوفر الإطار الضروري لتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك تشجيع المزيد من المساعدة التقنية وبناء القدرات في المسائل البيئية. وسوف يقدم توجيهها ويشجع على بناء القدرات ويقوي الأرضية المشتركة عند التعامل مع الآثار العالمية الناشئة عن القضايا البيئية. كما سيعزز الجهود الحالية لضمان مساهمة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال عن الأضرار البيئية.

حق يجب أن يصبح عالمياً الآن

18. بصفتها الهيئة الحكومية الدولية البارزة لحقوق الإنسان التي تتمتع بولاية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها، يتحمل مجلس حقوق الإنسان مسؤولية فريدة تتمثل في معالجة ومنع التهديدات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يشكلها التدهور البيئي على وجه السرعة. لذلك، تماشياً مع الدور الحيوي للمجلس في التطوير المعياري، نحث جميع الدول على دعم التمرير السريع للقرارات في مجلس حقوق الإنسان التي تقر بأن لنا جميعاً الحق في بيئة آمنة، نظيفة، صحية ومستدامة.

-
- i IPBES (2019) : Summary for policymakers of the global assessment report on biodiversity and ecosystem services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services. S. Díaz, J. Settele, E. S. Brondizio E.S., H. T. Ngo, M. Guèze, J. Agard, A. Arneeth, P. Balvanera, K. A. Brauman, S. H. M. Butchart, K. M. A. Chan, L. A. Garibaldi, K. Ichii, J. Liu, S. M. Subramanian, G. F. Midgley, P. Miloslavich, Z. Molnár, D. Obura, A. Pfaff, S. Polasky, A. Purvis, J. Razaque, B. Reyers, R. Roy Chowdhury, Y. J. Shin, I. J. Visseren-Hamakers, K. J. Willis, and C. N. Zayas (eds.). IPBES secretariat, Bonn, Germany, page 11, A4.
- ii Idem, page 10, A1.
- iii Roy, J., P. Tschakert, H. Waisman, S. Abdul Halim, P. Antwi-Agyei, P. Dasgupta, B. Hayward, M. Kanninen, D. Liverman, C. Okereke, P.F. Pinho, K. Riahi, and A.G. Suarez Rodriguez (2018) **Sustainable Development, Poverty Eradication and Reducing Inequalities**. In: *Global Warming of 1.5°C. An IPCC Special Report on the impacts of global warming of 1.5°C above pre-industrial levels and related global greenhouse gas emission pathways, in the context of strengthening the global response to the threat of climate change, sustainable development, and efforts to eradicate poverty*, Masson-Delmotte, V., P. Zhai, H.-O. Pörtner, D. Roberts, J. Skea, P.R. Shukla, A. Pirani, W. Moufouma-Okia, C. Péan, R. Pidcock, S. Connors, J.B.R. Matthews, Y. Chen, X. Zhou, M.I. Gomis, E. Lonnoy, T. Maycock, M. Tignor, and T. Waterfield (eds.).
- iv United Nations Environment Programme (2019) **Global Chemicals Outlook II, From Legacies to Innovative Solutions: Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development**; B. Tuncak, UN Special Rapporteur on the implications for human rights of the environmentally sound management and disposal of hazardous substances and wastes (2017) **Guidelines for good practices in relation to the human rights obligations related to the environmentally sound management and disposal of hazardous substances and wastes**, 20 July 2017, Geneva, A/HRC/36/41; United Nations Environment Programme (2013) **Global Chemicals Outlook - Towards Sound Management of Chemicals**.
- v IPBES (2019): **Global assessment report on biodiversity and ecosystem services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services**. E. S. Brondizio, J. Settele, S. Díaz, and H. T. Ngo (editors). IPBES secretariat, Bonn, Germany: Chapters 2 & 3.
- vi IPBES (2019): **Summary for policymakers of the global assessment report on biodiversity and ecosystem services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services**: page 16, D.
- vii في 22 مايو 2020، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس: "في سعينا لإعادة البناء بشكل أفضل من الأزمة الحالية، دعونا نعمل معًا للحفاظ على التنوع البيولوجي حتى تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذه هي الطريقة التي سنحمي بها الصحة والرفاهية للأجيال القادمة". إعادة البناء بشكل أفضل هو نهج للتعافي بعد الكوارث يهدف إلى زيادة مرونة الدول والمجتمعات في مواجهة الكوارث والصدمات المستقبلية. تم تحديده أولاً في إطار عمل سينداي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ثم تمت الموافقة عليه في المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، 14-18 مارس 2015 في سينداي، اليابان واعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 يونيو 2015، نيويورك.
- viii D. Boyd, UN Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment (2019) **Right to a healthy environment: good practices**, 30 December 2019, Geneva, A/HRC/43/53 parag. 11, 12, 13.
- ix J. Knox, UN Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment (2018) **Report to the Human Rights Council: Framework principles on human rights and the environment**, 24 January 2018, Geneva A/HRC/37/59.
- x Advisory Opinion AO-23/17 of the Inter-American Court on Human Rights.
- xi D. Boyd, UN Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment (2020) **Good practices of States at the national and regional levels with regard to human rights obligations relating to the environment**, 23 January 2020, Geneva, A/HRC/43/54.
- xii D. Boyd, UN Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment (2019) **Safe Climate Report**, 15 July 2019, Geneva, A/74/161.
- xiii United Nations General Assembly (2007) **United Nation Declaration on the Rights of Indigenous Peoples (UNDRIP)**, Resolution adopted by the General Assembly on 13 September 2007, New York, A/RES/61/295: Article 29
- xiv United Nations General Assembly (2018) **United Nations Declaration on the Rights of Peasants and Other People Working in Rural Areas (UNDROP)**, Resolution adopted by the General Assembly on 17 December 2018, New York, A/RES/73/165: Article 18.
- xv P. McElwee, Á. Fernández-Llamazares, Y. Aumeeruddy-Thomas, D. Babai, P. Bates, K. Galvin, M. Guèze, J. Liu, Z. Molnár, H. T. Ngo, V. Reyes-García, R. Roy Chowdhury, A. Samakov, U. Babu Shrestha, S. Díaz, E. S. Brondizio. **Working with Indigenous and local knowledge (ILK) in large-scale ecological assessments: Reviewing the experience of the IPBES Global Assessment**. *Journal of Applied Ecology*, 2020.
- xvi United Nations Human Rights Council (2019) **Resolution 40/11. Recognizing the contribution of environmental human rights defenders to the enjoyment of human rights, environmental protection and sustainable development**, 2 April 2019, Geneva, A/HRC/RES/40/11.
- xvii See Committee on the Elimination of Discrimination Against Women (CEDAW), General Recommendation No. 37 on 'Gender-related dimensions of disaster risk reduction in the context of climate change' (2018).
- xviii United Nations Human Rights Council (2019) **Resolution 40/11. Recognizing the contribution of environmental human rights defenders to the enjoyment of human rights, environmental protection and sustainable development**, 2 April 2019, Geneva, A/HRC/RES/40/11.
- xix Idem.
- xx Idem.